رسالة مفتوحة بشأن ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية



العدالة لا تموت

جوزف م. سلّوم
Joseph M. Salloum, M.Sc.A., MBA, Ph.D. c.
Pages Facebook
Joseph M. Salloum
Joe M. Salloum

٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦

رسالة مفتوحة بشأن ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية

شهادتي عن ثكنة الأوبرلي وطلبي التحقيق في المسؤوليات

ملخّص

كنتُ في صفوف القوات اللبنانية حين أُوكلت إليّ، بحسب ما أتذكّر، مهمة اغتيال سليمان بك فرنجية. تهرّبتُ من تنفيذها، وأعتقد أنّ ذلك كان وراء توقيفي. احتُجزتُ انفراديًا في ثكنة الأوبرلي من ٧ كانون الأول ١٩٨٩ إلى ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠. أروي ما تركته العزلة في نفسي، وأذكر صرخات محتجزين سمعتهم ولم أعرف مصيرهم. أطلب من القضاء اللبناني والجهات الأميركية المختصّة سماع إفادتي والتحقّق من دور صمير جعجع وغسان توما وراجي عبدو، كلٌّ بحسب ما تثبته الأدلة. وأميّز بين ما خلص إليه القضاء في قضايا اغتيال سابقة وبين ما أطلب التحقيق فيه، ومنه اغتيال المونسنيور ألبير خريش وتفجير البربير. وأنا مستعدّ لتسليم ما لديّ من أسماء ومعلومات إلى المحقّقين بسرّية تحفظ حقوق الضحايا والشهود.

إلى رؤساء الدول والحكومات، وإلى الأمم المتحدة والهيئات القضائية والحقوقية ووسائل الإعلام الدولية،

أكتب إليكم لأنني ما زلت أذكر زنزانة في لبنان لم أكن أرى منها ضوء النهار. أعرف متى دخلتها ومتى خرجت منها. وأعرف أنني سمعت، من خلف بابها، صرخات محتجزين لم أكن أرى وجوههم. أطلب اليوم أن تسمع جهة تحقيق مستقلة إفادتي، وأن تبحث عمّن كان يملك أن يأمر باحتجاز إنسان في تلك الثكنة، وعمّن كان يملك أن يفتح بابها.

في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٤، عرضت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا خلاصة عملها أمام الرأي العام. وبعد سماع ضحايا وشهود وفحص أنماط متكررة في أماكن الاحتجاز، خلصت إلى أن التعذيب الذي مارسته السلطات الروسية بلغ حدّ الجريمة ضد الإنسانية (Independent International Commission of Inquiry on Ukraine, 2024). وهذا يدفعني إلى سؤال يخصّ بلدي الأم. أيّ جزء من تاريخ سجون الحرب اللبنانية يمكن استعادته اليوم إذا وجد من بقي من شهودها جهةً تصغي إليه وتحفظ إفادته؟

ما أشهد به عن احتجازي

كنتُ في صفوف القوات اللبنانية خلال الحرب الأهلية. بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، أُوكلت إليّ، بحسب ما عشته وأتذكّره، مهمة اغتيال سليمان بك فرنجية. تهرّبتُ من تنفيذها. وفي وقت لاحق وُجّهت إليّ تهمة التعامل مع عائلة فرنجية، وهي تهمة أنفيها. أعتقد أن موقفي من تلك المهمة كان وراء توقيفي. أمّا السبب الذي سجّله من أصدر الأمر، إن كان ثمة سجلّ، فهو من الأمور التي أطلب التحقيق فيها.

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.

بحسب التواريخ التي دوّنتها، احتُجزت انفراديًا في ثكنة الأوبرلي من ٧ كانون الأول ١٩٨٩ إلى ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٠. كانت الثكنة، بحسب معرفتي يومها، تابعة لجهاز الأمن العسكري في القوات اللبنانية، وكان راجي عبدو، المعروف بـ«الكابتن»، مسؤولًا عنها. في الزنزانة مرحاض، ولا نافذة فيها. كان الطعام يُلقى إليّ من فتحة في الباب. وعند استجوابي عُصبت عيناي وقُيّدت يداي، وسُئلت عن علاقتي بعائلة فرنجية. أمّا الصرخات التي سمعتها فأستطيع أن أشهد على سماعها، وأجهل ما كان يجري لأصحابها.

هزّ الحبس الانفرادي معنوياتي. خلال احتجازي، كثيرًا ما راودتني أفكار سوداء، ووصل بي الأمر إلى أن تمنّيتُ الموت. كان لسماع صرخات المحتجزين وأنا وحدي، لا أعرف ماذا حلّ بهم، وقعٌ قاسٍ عليّ. وبقيت تلك الأصوات في ذاكرتي بعد خروجي من الأوبرلي. أعتقد أن راجي عبدو أراد من احتجازي على هذا النحو أن يقتلني نفسيًا ويكسر إرادتي. وأطلب أن يُسأل من كان في الثكنة يومها عمّن أمر بعزلي، وما كان لعبدو من دور في إبقائي في تلك الظروف.

غادرتُ لبنان في ٢٧ كانون الأول ١٩٩٠. أضع هذه التواريخ بين أيدي المحققين لأن من كان محتجزًا أو مكلّفًا بالحراسة في تلك الفترة قد يستطيع أن يؤكّد جانبًا من روايتي أو أن يصحّح تفصيلًا فيها. وأطلب البحث عن سجلّات التوقيف والمناوبات، إن بقيت، ومقارنة ما تقوله بتلك الشهادات.

ضحايا بأسمائهم ووقائع يمكن فحصها

تولّى صمير جعجع، الوارد اسمه في الأحكام القضائية بصيغة «سمير جعجع»، قيادة القوات اللبنانية في كانون الثاني ١٩٨٦ (Abi Ramia, 2019). وحين أسأل عن مسؤوليته في السنوات التالية، أبدأ بما يمكن لأيّ قارئ أن يرجع إليه. فما أوردته التقارير عن سقوط مدنيين في منطقة كانت تحت سيطرته يطرح سؤالًا عن الأوامر. وفي بعض قضايا الاغتيال، أجاب القضاء عن هذا السؤال وحدّد صفة من أصدر الأمر.

في ١٨ نيسان ١٩٩٠ أُصيبت حافلة مدرسية في منطقة المتحف في بيروت برصاص قنّاصة، واحترق فيها أحد عشر شخصًا من المعلّمين والتلامذة. يحدّد المركز الدولي للعدالة الانتقالية موقع القنّاصة في الأشرفية، التي كانت تحت سيطرة القوات اللبنانية، من دون أن يسمّي مطلق النار أو من أمره. وفي ١ تشرين الأول من العام نفسه، ينسب المركز إلى القوات إطلاق النار على متظاهرين مؤيدين لميشال عون في نهر الموت، ويضع الحصيلة بين ١٣ و٢٥ قتيلًا. ونقلت رويترز يومها عن جرحى أنهم رأوا الرصاص يأتي من مواقع القوات، فيما اتهمت إذاعة القوات جنود عون بإطلاقه (International Center for Transitional Justice, 2013, p. 66; Reuters, 1990). أطلب البحث عمّن أطلق النار، وعن الأوامر التي تلقّاها، وعمّن كان يستطيع أن يأمر بوقفه.

وفي ٢١ تشرين الأول ١٩٩٠ قُتل داني شمعون وزوجته إنغريد عبد النور وطفلاهما طارق وجوليان. وفي ٢٤ حزيران ١٩٩٥، أدان المجلس العدلي جعجع وغسان توما وطوني عبيد بالتحريض على قتل داني. وبرّأهم صراحة من المساهمة في قتل إنغريد والطفلين، وأدان ثلاثة منفذين بقتلهم (Khachan, 1995). لهذا التفصيل مكانه في رسالة تُكتب باسم الضحايا. لكلّ واحد من أفراد تلك الأسرة اسم، ولكلّ منهم حقّ في أن تُروى بأمانة نتيجة المحاكمة في مقتله.

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.

وثمة أحكام أخرى تخصّ جعجع. ففي ٢٥ حزيران ١٩٩٩ أدانه المجلس العدلي في قضية اغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي عام ١٩٨٧، وخُفّف حكم الإعدام إلى المؤبّد. وفي قضية اغتيال إلياس الزايك عام ١٩٩٠، حكمت عليه محكمة جنايات بيروت بالأشغال الشاقة المؤبّدة (Amnesty International, 2004; Khachan, 1999).

أمّا القضية التي ترد فيها أسماء جعجع وغسان توما وراجي عبدو معًا فهي محاولة اغتيال الوزير ميشال المر في آذار ١٩٩١، بعد انتهاء الحرب. في قراره المؤرخ في ٩ أيار ١٩٩٧، خلص المجلس العدلي إلى أنّ جعجع كلّف توما وعبدو بالعملية، وأدان توما بالاشتراك فيها. وحدّد المجلس صفة عبدو رئيسًا لجهاز الأمن العسكري، وأدانه بالتدخّل في التفجير الأول يوم ٢٠ آذار، وخفّض عقوبته إلى عشرين سنة أشغالًا شاقة، وبرّأه من التدخّل في التفجير الثاني (Khachan, 1997). يحدّد هذا الحكم دور عبدو في قضية المر. وتبقى مسؤوليته عما جرى لي في الأوبرلي مسألة تحتاج إلى دليل يخصّ احتجازي.

المونسنيور ألبير خريش وتفجير البربير

ما يثير غضبي هو أن أرى صمير جعجع اليوم يتحدّث من موقعه السياسي ويحاسب غيره في العلن. ففي تشرين الأول ٢٠٢٦ انتقد أداء قائد الجيش علنًا (L'Orient Today, 2026). وأرى في ذلك مهزلة سياسية. بأيّ حقّ ينصّب جعجع نفسه حَكمًا على خصوم لم أسمع أن أحدًا اتّهمهم بقتل إنسان، فيما لا تزال عائلات من قُتلوا أيام قيادته تنتظر من يصغي إلى أسئلتها؟ ومن حقّي، بوصفي واحدًا ممن احتُجزوا آنذاك، أن أوجّه إليه سؤالًا علنيًا أيضًا.

أسأل صمير جعجع مباشرةً عمّا يعرفه عن اغتيال المونسنيور ألبير خريش. خُطف المونسنيور من منزله في غادير في ٢٣ نيسان ١٩٨٨، وعُثر على جثمانه في الأوّل من أيار. وفي نيسان ٢٠٠١، أفادت «السفير» بأن قاضي التحقيق جوزف القزّي أصدر مذكرة تحرٍّ دائم بعدما تعذّر تحديد هوية الفاعلين. وفي شباط ٢٠٠٩ أُعلن تعيين القاضي رياض أبو غيدا محقّقًا عدليًا في القضية (« Abou Ghaida », 2009; « Azzi », 2001). أطلب مراجعة ما آلت إليه تلك التحقيقات والتحقّق ممّا إذا كان جعجع قد أصدر أمرًا باغتياله أو أسهم في قتله. فلا تتضمّن المصادر التي أمكنني الرجوع إليها حكمًا يثبت أنه قتل المونسنيور أو أمر بقتله.

وأحمل معلومات عن سيارة مفخخة انفجرت في البربير في بيروت وقتلت أبرياء. لديّ أسماء أشخاص تفيد معلوماتي بأنهم حمّلوا السيارة بالمتفجرات بطلب من جعجع. سأقدّم هذه الأسماء إلى القضاء، وسأبيّن للمحقّق، بالنسبة إلى كلّ اسم، كيف وصلتني المعلومة وما الذي أستند إليه في نسبة الطلب إلى جعجع. وثّقت وكالة «أسوشيتد برس» انفجار سيارة مفخخة في سوق البربير في ٢٩ تموز ١٩٨٦ وسقوط قتلى وجرحى (Associated Press, 1986). وأطلب مطابقة معلوماتي مع ملفّ التفجير للتحقّق أولًا مما إذا كانت تتعلّق بالحادثة نفسها، ثم التحقّق ممّن جهّز السيارة وممّن طلب ذلك.

ولديّ أيضًا قائمة طويلة بأسماء أشخاص قُتلوا، أطلب التحقيق في مسؤولية جعجع عن اغتيالهم. سأضعها بين أيدي السلطات المختصّة، وأوضح ما أعرفه عن كلّ حالة على حدة. ويهمّني أن يُسأل عن مصير كلّ شخص باسمه، وأن تعرف عائلته ما أمكن إثباته في قضيّته وما بقي مجهولًا.

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.

وأطلب أن يُستمع، على انفراد، إلى من يملك معلومات عن الحوض الخامس في مرفأ بيروت، بما فيها الروايات عن إلقاء أشخاص أحياء في مياهه، وعن الاحتجاز والتعذيب في ثكنة أدونيس. وقد حدّثني أشخاص قالوا إنهم شاركوا في اعتداءات جنسية على نساء مسيحيات ودرزيات. هذه أقوال نُقلت إليّ، ولم أشهد الاعتداءات. مكان التفاصيل التي يمكن أن تكشف هوية امرأة أو تعرّضها للأذى هو ملفّ سرّي لدى جهة مختصة. ولديّ كذلك أسماء أشخاص تتعلّق بهم معلومات عن اغتصاب نساء، وأسماء أشخاص تتعلّق بهم معلومات عن تعذيب سجناء. سأُسلّم هذه الأسماء إلى السلطات المختصّة، وأبيّن لها مصدر كلّ معلومة، بما يحفظ للناجيات والناجين حقّهم في أن يقرّروا متى يتكلّمون وكيف تُصان هويّتهم.

ما أطلبه من القضاء والإعلام ومن يحمل شهادة

منظمة العفو الدولية، التي أستشهد بتقاريرها، انتقدت عدالة محاكمات جعجع وظروف حبسه. ومن الاعتراضات التي وثّقتها تعذّر استئناف أحكام المجلس العدلي، وعدم التحقيق على نحو كافٍ في أقوال متهمين عن التعذيب أثناء الاستجواب (Amnesty International, 2004). أتمسّك بحقه في محاكمة عادلة، بالقدر نفسه الذي أتمسّك فيه بحقي في أن تُسمع شهادتي. وما أراه ظلمًا بحق الأبرياء هو أن تُروى سنوات جعجع في السجن بتفاصيلها، ثم تمرّ سيرة من احتُجزوا في مراكز القوات أيام قيادته من دون أن يُسأل أحد حتى عن أسمائهم.

وفي ١٩ تموز ٢٠٠٥ صدر القانون رقم ٦٧٧. شمل العفو قضايا محدّدة، منها قضايا شمعون والمر وكرامي، وأسقط الأحكام والعقوبات والمذكّرات المشمولة به (Al-qarār al-qaḍāʾī », 2005 »). لذلك أطلب قراءة الأحكام مع القانون الذي أسقط آثارها. ويظلّ من حقّهم أن يعرف أبناؤهم ما جرى، وما خلص إليه القضاء قبل العفو، وأين بقيت الأسئلة بلا جواب.

ولي سؤال إلى مجلس النواب اللبناني. ألا ينبغي للدولة أن تمنع، بنصّ قانونيّ واضح، مَن أُدين بحكم قضائي مبرم بارتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية من الترشّح للانتخابات أو تولّي منصب سياسي؟ أمّا الأحكام التي عرضتُها بشأن جعجع فتتعلّق باغتيالات ومحاولة اغتيال. وأنا الذي خرجت من زنزانة الأوبرلي أسأل اليوم: إذا وجد صاحب النفوذ طريقه إلى السلطة، وتعذّر على مَن احتُجز في عهده أن يجد قاضيًا يسمع شهادته، أفلا تصبح الدولة اللبنانية، في نظر هذا الإنسان، دولةً على الورق؟

ولطلبي من السلطات الأميركية أساس محدّد. ففي ١٩٩٧ نُشر كتاب النيابة العامة اللبنانية بشأن استرداد غسان توما من الولايات المتحدة، وأوردت «لوريان لوجور» عام ٢٠٠١ أنه كان يقيم هناك آنذاك. وفي ٢٠١٦ نشر الموقع الرسمي للقوات اللبنانية خبرًا سمّى راجي عبدو بين المشاركين في لقاء سياسي في بوسطن (Addoum, 1997; Fariq mawqiʿ al-Qouwat al-Lubnaniyya, 2016; « F.L. – G. Touma condamné », 2001). لا تثبت هذه المواد مكان إقامة أيّ منهما اليوم. أطلب من الجهات القضائية الأميركية واللبنانية سماع إفادتي، والتحقّق من المعلومات الداخلة في اختصاص كلّ منها، وتحديد ما يمكنها اتخاذه بشأن جعجع وتوما وعبدو في ضوء الأدلة والقانون.

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.

أتوجّه إلى السلطات الأميركية بصفتي محتجزًا سابقًا في الأوبرلي. هل تحقّقتم من وجود راجي عبدو أو غسان توما اليوم على أراضيكم؟ وإن كان أحدهما قد لجأ إلى بلدكم، فهل استمعتم إلى المحتجزين السابقين وفحصتم ما لديهم من معلومات عن دوره؟ كيف توفّق الولايات المتحدة بين دفاعها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين أن يعيش حرًّا على أراضيها مَن يثبت أنه عذّب أبرياء، فيما لا يزال ضحاياه ينتظرون أن تُسمع شهاداتهم؟ هل أصبحت الولايات المتحدة تحمي مرتكبي الاغتيالات؟ أنا مستعدّ لأن أضع أمامكم ما أعرفه. فأيّ جهة مختصّة تستطيع أن تتسلّم شهادتي والأسماء التي بحوزتي؟

وإلى الصحافيين أقول إن من أسئلتكم ما يستطيع أن يعيد اسمًا إلى صاحبه. اسألوا عمّن نجا من تلك السجون، وافحصوا ما يرويه، واطلبوا جواب من يرد اسمه في إفادته، واحفظوا هوية من يطلب السرية. وإلى كل من تعرّض للحبس، أو التعذيب الجسدي أو النفسي أو الاعتداء الجنسي في سجون القوات اللبنانية أو غيرها من الميليشيات، أقول إن لكم أن تتكلّموا متى أردتم وبالطريقة التي تأمنونها. ومن اختار اليوم أن يصمت، فله الحق نفسه في أن يُصغى إليه غدًا.

خاتمة

أطلب من القضاء اللبناني أن يحدّد لي موعدًا لسماع إفادتي، ومن الجهات الأميركية المختصّة أن تبيّن لي أين أودع ما لديّ من معلومات تدخل في اختصاصها. سأميّز أمام المحقّق بين ما عشته بنفسي وما نُقل إليّ، وأوضح مصدر كلّ اسم أقدّمه. قد يتذكّر من كان في الثكنة اسمَ محتجز لم أره، أو يعرف مَن أصدر الأمر بعزلي. لذلك أطلب أن تُقارَن إفادتي بأقوال من كانوا هناك وبما بقي من سجلّات التوقيف، وأن تُصان هوية كلّ شاهد يطلب السرّية

حين كنت في الأوبرلي لم أستطع أن أسأل من كان يصرخ عن اسمه. واليوم أستطيع أن أضع اسمي تحت شهادتي، وأن أطلب أن يُبحث عن أصحاب تلك الأصوات. **العدالة لا تموت**.

Joseph Salloum

Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA,. Ph.D. c.

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.

Références

Abi Ramia, J. (2019). January 15, 1986: Geagea overthrows Hobeika to lead the LF. *L'Orient Today*. https://today.lorientlejour.com/article/1153378/january-15-1986-geagea-overthrows-hobeika-to-lead-the-lf.html

Abou Ghaida, R. (2009). [Abou Ghaida nommé juge d'instruction dans l'affaire du meurtre de Khoreiche]. (2009, 26 février). *As-Safir.* https://archive.assafir.com/ssr/10072394.html

Addoum, A. (1997). [À la veille du procès dans l'affaire Karamé, le Liban demande à Washington l'extradition de Touma, sans être convaincu d'obtenir une réponse favorable]. (1997, 14 octobre). *As-Safir*. https://archive.assafir.com/ssr/902409.html

Mirza, S. (2005). [La décision judiciaire de remise en liberté de Geagea]. (2005, 26 juillet). *As-Safir*. https://archive.assafir.com/ssr/1358241.html

Azzi, J. (2001). [L'ordonnance d'instruction retrace l'assassinat de Mgr Khoreiche : le juge Azzi ordonne la poursuite des recherches pour identifier les auteurs]. (2001, 6 avril). *As-Safir*. https://archive.assafir.com/ssr/1101485.html

Amnesty International. (2004). *Lebanon: Samir Geagea and Jirjis al-Khouri: Torture and unfair tria* (MDE 18/003/2004). (23 November 2004). *Amnesty International* https://www.amnesty.org/fr/documents/mde18/003/2004/fr/

Associated Press. (1986). W. Beirut bomb kills 25, fuels fear of East-West retaliation. (July 29, 1986). *Los Angeles Times*. https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1986-07-29-mn-19834-story.html

Fariq mawqiʿ al-Qouwat al-Lubnaniyya. (2016). [En images : Siniora a rencontré une délégation des Forces libanaises à Boston]. (2016, 19 avril). *Lebanese Forces.* https://www.lebanese-forces.com/2016/04/19/lf-boston-meets-sanioura/

F.L. – G. Touma condamné par contumace à la perpétuité. (2001). (6 juin, 2001). *L'Orient-Le Jour.* https://www.lorientlejour.com/article/339280/F.L._-_G._Touma_condamne__-_par_contumace_a_la_perpetuite.html

Independent International Commission of Inquiry on Ukraine. (2024). *Ukraine: Torture by Russian authorities amounts to crimes against humanity, says UN Commission of Inquiry* [Communiqué de presse]. (30 octobre 2024). *United Nations in Ukraine*. https://ukraine.un.org/en/282373-ukraine-torture-russian-authorities-amounts-crimes-against-humanity-says-un-commission

International Center for Transitional Justice. (2013). *Lebanon's legacy of political violence: A mapping of serious violations of international human rights and humanitarian law in Lebanon, 1975–2008*. (septembre 2013). *ICTJ*. https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Lebanon-Mapping-2013-EN_0.pdf

Khachan, F. (1995). [Le Conseil de justice rend son jugement définitif dans l'affaire de l'assassinat de Chamoun et de sa famille : peines de mort commuées en travaux forcés à perpétuité pour Geagea et les accusés en fuite, acquittement de Saadé et peine de dix ans pour Karam.]. (25 juin 1995). *As-Safir*. https://archive.assafir.com/ssr/10747729.html

Khachan, F. (1997). [Le Conseil de justice rend son jugement sur la tentative d'assassinat de Murr en mars 1991 : peines de mort commuées en travaux forcés à

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.

perpétuité pour Geagea, Touma, Obeid, Chahine et Raad, et acquittement de Younès (photos)]. (10 mai 1991). *As-Safir*. https://archive.assafir.com/ssr/878356.html

Khachan, F. (1999). [Le Conseil de justice rend son jugement définitif dans l'affaire de l'assassinat de Karamé : peines de mort commuées en réclusion à perpétuité pour Geagea et en peine de dix ans pour Matar]. (26 juin 1999). *As-Safir*. https://archive.assafir.com/ssr/1001300.html

L'Orient Today. (2026). Geagea steps up criticism of army, says LF have studied Haykal's replacement. (23 octobre 2026) *L'Orient Today*. https://today.lorientlejour.com/article/1551834/geagea-steps-up-criticism-of-army-says-lf-have-studied-haykals-replacement.html

Reuters. (1990). Gunmen kill 25, wound 82 at Lebanese rally. (2 octobre 1990). *Los Angeles Times*. https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1990-10-02-mn-1740-story.html

© Joseph M. Salloum, M.Sc.A., EMBA, Ph.D. c.